

المقاومة الجزائرية والدولة العثمانية 1830-1848م

The Algerian resistance and the Ottoman Empire 1830-1848

محمد ميلودي*

جامعة بسكرة miloudimiloudi07@gmail.com

تاريخ الإرسال	2019/05/19م	تاريخ القبول	2019/07/22م
---------------	-------------	--------------	-------------

ملخص

تتبع هذه الدراسة بتفصيل علاقة المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي بالدولة العثمانية من سنة 1830م إلى غاية 1848م، مركزة على نموذجين بارزين هما مقاومة الأمير عبد القادر والحاج احمد باي، وذلك انطلاقا من بسط وتحليل الردود السياسية والعسكرية للدولة العثمانية على سقوط إحدى أهم ولاياتها ببلاد المغرب. وقد أثبتت الدراسة أن الاستعمار الفرنسي للجزائر قد ضاعف من شعور ولاء الجزائريين للدولة العثمانية، التي بذلت نشاط دبلوماسي حثيث وقدمت مساعدات عسكرية للمقاومة الجزائرية، لكن الظروف الدولية آنذاك والضعف الذي آلت إليه الدولة العثمانية قد انعكس سلبا على مقاومة الأمير عبد القادر والحاج احمد باي إلى غاية سقوطهما.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الدولة العثمانية؛ المقاومة الشعبية؛ الاستعمار الفرنسي

Abstract

The present research investigates the relationship of the Algerian resistance to the French occupation with the Ottoman Empire from 1830 to 1848 AD. Based on the display and analysis of the political and military responses of the Ottoman Empire to the fall of one of its most important provinces in the Maghreb, the study focuses on two prominent patterns, the resistance of Emir Abdelkader and El Hajj Ahmed Bey. The study proved that the French colonization of Algeria doubled the feeling of loyalty of Algerians to the Ottoman state. This latter exerted vigorous diplomatic activity and provided military aid to the Algerian resistance. However, both the international circumstances and the weakness of the Ottoman Empire, at that time, reflected negatively on the resistance of Emir Abdelkader and Haj Ahmed Bey until their fall.

Keywords: Algeria; Ottoman state; Popular resistance; French colonization

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

ارتبط الجزائريون بالدولة العثمانية بصفة رسمية سنة 1519م، ومنذ ذلك الحين، تكونت علاقات مميزة بين الجزائريين والعثمانيين خاصة لما تمكن ممثلو الباب العالي بمساعدة أهالي الجزائر من التصدي للأسبان الذي احتلوا مناطق عديدة على ساحل المغرب الأوسط، محاولة منهم لضمها للتاج الاسباني بعد تمكنهم من غرناطة آخر حواضر ومعقل الأندلس سنة 1492م.

لقد شكل الرابط الديني الحبل المتين الذي حافظ على استمرارية علاقة ساكنة إيالة الجزائر باستانبول، واستحكم هذا الشعور وازداد الولاء منذ أن أصبح السلاطين العثمانيون بمثابة خلفاء الإسلام، ورمز وحدة المسلمين في ظل غياب بديل حقيقي قوي عنهم وفي وقت تراجع فيه المسلمون وازدادت المخاطر الصليبية في الشرق وفي الغرب.

ومهما اختلف المؤرخون في تقييم طبيعة علاقة ساكنة الإيالة الجزائرية بالباب العالي، فإن ما تثبته الفرمانات السلطانية والوثائق الأرشيفية أن الرعاية في الجزائر كانوا ينظرون إلى السلطان نظرة حاكمهم الذي يجب على الجميع طاعته وعدم الخروج عن سلطته، وهو بمثابة القاضي الأعلى الذي ينصفهم من تعديات مسؤولي الإيالة (مهمة دفترى 24، الحكم 168 والحكم 233، بتاريخ 981هـ)، واستمرت هذه العلاقة إلى غاية دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وإن شأها أحيانا بعض الفتور فإن ذلك كان في إطار خاص ومع فئات معينة من الساكنة، وهي ظاهرة طبيعية قد تعرفها مختلف الفئات المحكومة مع حكامها على مر العصور والأزمنة.

ولكن إذا كانت مجمل علاقة الأهالي الجزائريين بالدولة العثمانية حسنة على مدى أكثر من ثلاثة قرون من الزمن، فيا ترى هل استمر هذا الشعور أو

تبدلت هذه العلاقة بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد الجزائرية وظهور المقاومات الشعبية ضد الاحتلال؟ هل حقا أظهرت الدولة العثمانية موقف وفاء تجاه مقاومة الأهالي العزل لدولة استعمارية غاشمة؟ أم أنها خذلتها في موضع هي أحوج لنصرتها فيه؟ هل حقا كان هدف العثمانيين إنهاء الاحتلال الفرنسي؟ أم المتاجرة بالقضية الجزائرية في ظل الصراع الدولي آنذاك لتقسيم تركة الرجل المريض؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة هدف البحث لمعرفة وتحليل موقف الدولة العثمانية من المقاومة الجزائرية بدراسة نموذجين بارزين هما: مقاومة الحاج أحمد باي في الشرق ومقاومة الأمير عبد القادر في الغرب، متتبعين في ذلك المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لموضوع البحث من حيث وصف الوقائع التاريخية وأطوار الأحداث وتشرح طبيعة العلاقة التي تشكلت بين الدولة العثمانية والمقاومة الجزائرية في بدايات الاحتلال الفرنسي.

وبخصوص المصادر التي اعتمدت في هذه الدراسة، فإنها تنوعت بين المستندات الأرشيفية والكتب المصدرية، أما الأرشيف فتمثل أساسا في دفتر خط همايون الموجود في الأرشيف الوطني الجزائري ببيئر خادم، وهو عبارة عن دفتر يحتوي على مجموعة من المراسلات التي كانت بين الباب العالي ومسؤولي وحكام الإيالة الجزائرية، وبعد الاحتلال الفرنسي نثر على مجموعة من هذه المراسلات مع الحاج أحمد باي كما نجد إلى جانب ذلك عدد من مراسلات الدولة العثمانية بسفرائها في النمسا وانجلترا بخصوص القضية الجزائرية، هذا وقد وظفنا مجموعة من فرمانات مهمة دفترتي، وهذا المصدر هو عبارة عن دفتر يتضمن مجموعة من الأوامر السلطانية التي كان تصدر من الباب العالي مقر الحكم في الدولة العثمانية إلى حكام الإيالة ومسؤوليها الساميين، وعدد هذه الأوامر هو 911 فرمان، تخص في أغلبها الجهاز الوظيفي للإيالة الجزائرية وإبالي تونس وطرابلس

الغرب حينما كانت هاتين الإيالتين تتبعان الجزائر في العديد من الشؤون الإدارية خلال القرن 10هـ/16م، خاصة ما تعلق بالتعيينات والترقيات وحركات العزل وإعطاء المكافآت وتقديم العلاوات والرواتب ونحو ذلك.

والى جانب الأرشفة استفدنا من بعض الكتب المصدرة التي كان أهمها مذكرات الحاج أحمد باي آخر بايات الشرق (الزيري، 1981).

أما المراجع فكان أهمها كتاب الأستاذ التونسي الباحث عبد الجليل التميمي الموسوم بـ: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (التميمي، 1972) بالإضافة إلى كتاب إسماعيل العربي العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر (العربي، 1982م)، إلى جانب ذلك، كان أيضا كتاب الأميرة بديعة الحسني الجزائري المعنون بـ: وما بدلوا تبديلا (الحسني الجزائري، 2002).

2. موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر

بعد سقوط الإيالة الجزائرية تحت قبضة الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، أحد الهزائم الكبرى التي لحقت الدولة العثمانية في شمال إفريقيا، فقد كانت الجزائر المرتكز الرئيس والسند الغربي في البحر للمتوسط للخلافة الإسلامية عهد ذاك، إذ لعبت طوال الفترة الحديثة دورا فاعلا في التصدي للهجمات الصليبية الأوربية التي قادتها اسبانيا الكاثوليكية حينئذ بمباركة السلطة الكنسية وبدعم من البابا مباشرة، حيث سعى الحلف الصليبي من وراء ذلك إعادة أمجاد الرومان في بلاد المغرب بعد أن استولى على ملك الأندلسيين ونصب لهم محاكم التفتيش، إلا أن صمود الجزائر، بل وتمكنها من قهر الأوربيين في أحيان كثيرة بالإضافة إلى أهميتها السياسية والعسكرية بالنسبة للدولة العثمانية، وهو ما جعل إسقاطها تحديا اجتمع عليه القادة الأوربيون منذ القرن 10هـ/16م إلى غاية تحقيق مسعاهم

سنة 1830م، ومنذ ذلك توالى تساقط الإيالات العثمانية إلى إن انتهت الخلافة بصفة رسمية.

وعلى هذا الأساس فإن الباب العالي لم يتوان في إبداء اعتراضه الشديد عن احتلال فرنسا للجزائر وبشكل رسمي عن طريق رئيس كتابه حميد باي بتاريخ 14 أوت 1830م (كوران، 1970، ص 61).

لكن السلطات الرسمية الفرنسية وتجنباً لأي مشكلة قد يسببها الباب العالي لمشروعها في الجزائر كانت تتعامل في ردودها معه بإجابات مفتوحة وبكل حكمة سياسية ودبلوماسية في بادئ الأمر ظاهراً عدم رغبتها في الاحتفاظ بالجزائر وهي في الواقع غير ذلك، كما يظهر هذا مثلاً مع سفيرها قبيومينو في رده عن المذكرة التي قدمها له رئيس الكتاب العثماني حينذاك حميد باي في 13 ماي 1831م (الجيلالي، 1995، ص 297)، وهو ما ترك الباب العالي يعتقد بنسبة كبيرة أن فرنسا سوف تتخلى على الجزائر لصالحه مثلما تخلت عن مصر قبل ذلك بعد حملة نابليون بونابرت سنة 1798م، إن الردود الفرنسية التي كانت تسودها الضبابية والتلون وابتعادها عن الوضوح والتي تركت الباب العالي يعتقد بتخلي فرنسا على الجزائر لصالحه، هي أحد الأسباب التي منعت الدولة العثمانية من اتخاذ موقف حازم تجاه القضية الجزائرية في بدايات الاحتلال الذي قد يصل إلى حد التدخل المباشر وهو ما كانت تخشاه فرنسا.

واعتقاد الدولة العثمانية برجوع الجزائر إلى سيادتها وتخلي فرنسا عنها يترجمه تسجيلها ضمن ممتلكاتها في دفتر التوجيهات العالية في شهر مارس 1832م، إذ جاء في جريدة "تقويم وقايع" وهي بمثابة الجريدة الرسمية للدولة العثمانية آنذاك ما يلي: "لما كانت ولاية الجزائر موعوداً بردها لطرف الدولة العلية عندما طلبنا فسينتظر بمقتضاه عند التنظيم" (كوران، 1970، ص 70)، وما زاد من تريث

الباب العالي لإنهاء الاحتلال هي مناورات انجلترا مستغلة القضية الجزائرية لتحقيق مصالحها وتملصها من إعلان صريح عن عدم شرعية الاحتلال الفرنسي للجزائر كما وعدت بذلك المسؤولين العثمانيين، محتجة في كل مرة أن الوقت لم يحن بعد (خط همايون، العدد، 46617، بتاريخ 1454هـ)، لأن الدولة العثمانية كانت تعلق آمالا كبيرة عن مساندة انجلترا والتي كانت تتظاهر برفضها للاحتلال الفرنسي للجزائر وموهمة الباب العالي بردودها أن بقاء فرنسا في الجزائر مسألة وقت فقط.

كما أن المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية في المشرق جعلتها تترتب كسبا للوقت لحلها ثم التفرغ لقضية احتلال الجزائر، إذ بعد توقيع معاهدة كوتاهية سنة 1833م التي تنازلت بموجبها لمحمد علي على إيالة مصر (المحامي، 1981، ص 451) حاولت من جديد الضغط على فرنسا خاصة مع وصول عريضة من الجزائر حررها حمدان بن عثمان خوجة خوجة في منتصف 1834م، يستنجد فيها بالعثمانيين لإنقاذهم من الاحتلال الفرنسي لبلادهم (عميراوي، 1998، ص 10).

وما زاد من تحمس السلطات العثمانية للاهتمام أكثر بالمسألة الجزائرية وضغطها على فرنسا هو سماعها بثورة الأمير عبد القادر عن طريق سفيرها في لندن نوري أفندي في جانفي 1835م، وذيوع صيت مقاومته وانتشار أخبار انتصاراته التي بات يحققها على العدو وتزايد التفاف الساكنة حوله لجهاد المستعمر (كوران، 1970، ص 86).

ولكن الملفت للانتباه أنه بعد توفر الظروف المواتية للدولة العثمانية لتجديد اهتمامها أكثر بالجزائر مرة أخرى، نجد أن موقف انجلترا التي كانت تتظاهر من قبل بأحقية سيادة الباب العالي على الجزائر وترفض بقاء الجزائر

فرنسية (خط همايون، العدد، 46617، بتاريخ 1454هـ) قد تغير ويصدم الطرف العثماني، وذلك حينما رفض السفير الانجليزي بلمرستون حتى التحدث عن المسألة الجزائرية والاحتلال الفرنسي لهذه البلاد عند محادثاته مع السفير العثماني بلندن نوري أفندي (الجيلالي، 1995، ص398)، وهو ما أصاب الجانب العثماني بخيبة أمل كبيرة واكتشف حقيقة الموقف الانجليزي الذي كان يهدف في الواقع لتقاسم مناطق النفوذ مستغلا الوضع والقضية الجزائرية للدفاع عن حصته من الأراضي العثمانية بإظهار معارضته للاحتلال الفرنسي للجزائر.

ولكن في ظل هذه التطورات ومع تصلب فرنسا بموقفها وتوغلها في الاحتلال، هل دفع هذا الدولة العثمانية إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما وجرأة بدعم المقاومة الجزائرية التي كانت على أشدها مع المستعمر حينذاك؟

3. مقاومة أحمد باي والدولة العثمانية

كان الحاج احمد آخر باي تقلد حكم بايالك الشرق (1826-1830م) وعرف خلال مدة عهده بإخلاصه وتفانيه في خدمة البايك وسياسة الرعاية، وقام بالعديد من التحديثات في أساليب الإدارة العثمانية للقضاء على مختلف المظاهر الشائنة التي صاحبت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالإيالة الجزائرية، وقبيل الحملة الفرنسية على الجزائر كان الحاج أحمد باي أحد الرجال الذين قدموا اقتراحات جديرة للحيلولة دون تمكن الفرنسيين من احتلال البلاد، لكن خطته التي طرحها قوبلت بالرفض من قبل المجتمعين آنذاك واتفقوا على الأخذ بالخطّة الدفاعية لقائد الانكشارية حينئذ إبراهيم أغا والتي أثبتت ميدانيا فشلها وبرهنت على أهمية خطة الحاج أحمد باي.

كان الحاج أحمد باي أحد القادة البارزين في معركة أوسط والي التي انهزم فيها الجيش الجزائري أمام القوات الفرنسية وبعد تمكن الفرنسيين من إسقاط

عاصمة الإيالة وتوقيع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين حاكم البلاد يوم 5 جويلية 1830م، عاد الحاج أحمد باي إلى قسنطينة عاصمة بايلكه وبدأ يستعد ويحصن الدفاعات لمواجهة العدو الذي سيوجه اهتماماته حتما نحو أهم بايلك في الإيالة.

إن ما يميز الحاج أحمد باي أنه لم يعترف بالاحتلال الفرنسي وبقي يجاهده باسم السلطان وتحت راية العثمانيين بالرغم من استسلام الداي وتوقيعه معاهدة الخضوع والاعتراف بالفرنسيين، فكان الباي بذلك بعد دخول المستعمر إلى الجزائر، أحد الرجال الأشد وفاء للسلطان العثماني والخلافة الإسلامية حينذاك، وولاء أحمد باي يتبين بجلاء من مضمون رده على باي تونس الذي بعث له برسالة يدعو للتسليم عن بايلك قسنطينة لصالح أخيه بموجب المعاهدة التي وقعها مع الفرنسيين في ديسمبر 1830م، إذ أجاب الحاج أحمد باي قائلا: "إن ما تقترحوه علينا لا يليق بنا مطلقا ... فكيف يمكن لكم أن ترغمونا على ذلك ألستم مثلنا تابعين لخليفة استانبول ... إن السلطان محمود وحده هو الذي يستطيع أن يقرر تقسيم أملاكه" (الزيري، 1981، ص 21-22).

وإخلاص أحمد باي ورغبته في مواصلة الجهاد تحت راية الخلافة هو ما دفع حمدان بن عثمان خوجة إلى تحرير رسالة وجهها للسلطان العثماني في شهر أوت 1833م، ساعيا من وراء ذلك دعم الباب العالي لإنهاء الاحتلال الفرنسي وعودة الإيالة الجزائرية للخلافة العثمانية، ومن أهم ما جاء في هذه المراسلة مايلى: "إن سكان الجزائر... يرجون تعيين أحد المواطنين لحكم البلاد كما تهبونه السيف والبدلة ولقب الباشا... إن من يقع تعيينه من طرفكم سيكون مخلصا للباب العالي... إن باي قسنطينة هو عبدكم الحاج أحمد باشا... يكون من اللائق تعيينه

باشا على البلاد ... إن المسلمين طلبوا تغيير لقبه من الباي إلى الباشا" (التميمي، 1972، ص 168-173).

وبعد المراسلة التي وصلت استانبول من الجزائر طلبا لدعم المقاومة جاء رد الباب العالي، ولكنه كان مخيبا للآمال (سعد الله، 1970، ص 135)، فعوض النجدة العسكرية العاجلة لكبح توغل العدو الفرنسي وإيقاف استلائه على البلاد، حث الباب العالي الباي الحاج أحمد على الصبر والجهاد والاستمرار في ولائه للسلطان مؤكدا أنه يسعى جاهدا لمساعدته في الوقت المناسب (الزيري، 1981، 29-31)، ومع ذلك لم يقطع الحاج أحمد صلته بالدولة العثمانية وراسلها مرة أخرى في مطلع عام 1836م، يطلب يد العون والنجدة للتغلب على العدو (سعد الله، 1970، ص 135) خاصة أن الحاج أحمد الباي أصبح يحارب من جهة الاحتلال الفرنسي ومن جهة أخرى خصومه في الداخل مثل فرحات بن سعيد شيخ عرب الصحراء وابن زكري شيخ قبيلة عبد النور (سعد الله، 1992، ص 157). إلا أن المميز بعد سنة 1836م، أن تحركات الباب العالي هذه المرة أضحت أكثر فاعلية من قبل، إذ رد على مراسلة الحاج أحمد بإرسال "كامل باي" لبحث القضية الجزائرية، وبعد وصول المبعوث العثماني كامل باي إلى قسنطينة وإطلاعه على الوضع عن كثب، قدم تقرير مفصلا للسلطان يؤكد فيه عن ولاء الحاج أحمد باي للباب العالي ومعاناته في جهاد المستعمر ودفاعه عن ديار المسلمين وحاجته الماسة لمساعدات عاجلة (كوران، 1970، ص 91) وهو ما ترك السلطان يفكر جديا بـنجدة الباي عسكريا (الزيري، 1981، ص 38-39).

وما زاد من حرص الباب العالي لـنجدة الحاج أحمد باي عسكريا هو تمكن هذا الأخير من سحق الفرنسيين في محاولتهم الأولى لدخول قسنطينة في نوفمبر 1836م (سعد الله، 1970، ص 138)، في وقت كان السلطان يتابع تطورات الوضع

بدقة وهو ما تبناه التقارير المفصلة التي كانت تصله عن أوضاع الجيش الفرنسي وتحركاته وحال المقاومة الجزائرية (خط همايون، العدد 47261، 1252هـ)، وبعد هذا النصر الذي حققته المقاومة بقيادة الباي الحاج أحمد أرسلت الدولة العثمانية مساعدات عسكرية وذخيرة حربية تمثلت في أربع سفن مشحونة بالجنود ومحملة بـ 12 مدفع و 150 رجل مدفعية، ولكن بمجرد وصولها لميناء تونس قام الباي التونسي بالاستلاء عليها وهو الذي أصبح يعادي المصالح العثمانية في المنطقة منذ احتلال الجزائر ويبدى ولاءه للفرنسيين (عميراوي، 1998، ص 11)، وقد زادت هذه الحادثة من أتعاب الحاج احمد الذي كان ينتظر هذه المساعدات منذ مدة، وفي المقابل شجعت الفرنسيين لشن حملة أخرى على قسنطينة وبالفعل تمكنوا من احتلالها في 13 أكتوبر 1837م (بن العنتري، 1991، ص 114).

وبانسحاب الحاج أحمد باي للأوراس بعد سقوط عاصمته، وجه رسالة إلى السلطان عبد المجيد يصف فيها حاله بعد سقوط قسنطينة (خط همايون، العدد 48131، بتاريخ 1254هـ) ويلومه فيها قائلاً: "ها أنا الآن طردت من قسنطينة... وهل هذا جزاء ثقتي بكم وهل نفذتم ما وعدتموني به منذ سبع سنوات..." (الزيري، 1981، ص 82).

والحق أن حال الدولة العثمانية والتي ازدادت مشاكلها في الشرق ولم يعد يخشها حتى باي تونس ولا يعير لها أي اهتمام، لم تكن بإمكانها تقديم الكثير للحاج احمد باي أو غيره ضد القوة الفرنسية آنذاك، وبالرغم من كل مشاكلها وضعفها أرسلت مساعدات عسكرية من جنود وذخيرة حربية للمقاومة الجزائرية، كما بذلت جهودا دبلوماسية نشيطة مع بعض الأطراف الأوروبية مثل النمسا وروسيا وانجلترا، إلا أن المناورات الفرنسية والردود الدبلوماسية التي جعلت الباب العالي يعتقد أن فرنسا ستعدل عن احتلال الجزائر، تركته يترث في اتخاذ إجراءات

حازمة أو إرسال مساعدات عسكرية للمقاومة منذ بداية الاحتلال، وبعد اكتشاف حقيقة النوايا الفرنسية والانجليزية وجدت الدولة العثمانية أن الزمن قد تجاوزها وأن فرنسا قد أحكمت قبضتها على الجزائر واتفقت مع الانجليز على تقاسم مناطق النفوذ والأراضي العثمانية.

4 - مقاومة الأمير عبد القادر والدولة العثمانية

شكلت الأسر الدينية أساس المقاومات الشعبية منذ بداية الاحتلال كما هو حال أسرة الأمير عبد القادر، والتي بويعت لقيادة القبائل الغربية في الجزائر للجهاد ضد المستعمر تحت زعامة سليلها عبد القادر بن محيي الدين في 27 نوفمبر 1832م (يقبى، 2010، ص 07).

إن تذبذب العلاقة بين أسرة الأمير عبد القادر والسلطة العثمانية في أواخر حكمها بالجزائر قد جرت العديد من الأقلام المشبوهة للترويج إلى استمرار هذه العلاقة بين الأمير والباب العالي بل وتعقدها أحيانا في فترة مقاومته للعدو الفرنسي، ويرجع سبب طرحها أساسا لابتعادها في نقولاتها عن المصادر الأصلية أو قصور نظرتها الشمولية لكتابة تاريخ حضاري يشكل الوعي الجمعي.

وإذا بحثنا سنجد دون عناء أن الأمير عبد القادر ومنذ المرحلة الأولى في مقاومته للعدو الفرنسي، حاول جاهدا الاتصال بالسلطان العثماني وهو ما يترجم العلاقة الحسنة بين الطرفين بالرغم من أن الأمير عبد القادر بن محيي الدين حقيقة كان يحمل حكام الإيالة الجزائرية جزء من مسؤولية ما آل إليه حال البلاد، وما يؤكد تواصل الأمير بالسلطان العثماني ما ترويه حفيدته الأميرة "بديعة الحسني" وحسبها دائما أن رسائله لم تصل إلى الباب العالي، وهذا ما يتبن من المراسلة المؤرخة في ديسمبر 1841م التي أرسلها الأمير عبد القادر للسلطان عبد المجيد والتي يقول فيها ما يلي: "ولم يكن سبيل إلى وصول كتابنا فضلا عن أنفسنا

إليك ترانا نكرر الرسائل لذا لا ندري ما وصل منها وما لم يصل فكم من كتاب كتبناه ولم يأتينا من حضرة سيدنا جواب " (الحسني الجزائري، 2002، ص 26-27).

ولعل المراسلة التي يشير إليها الباحث المؤرخ عبد الجليل التميمي المؤرخة في أكتوبر 1840م، هي أحد رسائل الأمير عبد القادر إلى السلطان حسب ما يتضح مما سبق بسطه (التميمي، 1972، ص 202).

وللإشارة أن السلطات العثمانية من جهتها كانت تتابع تطورات أوضاع مقاومة الأمير عن كثب وتنتشي لانتصاراته، وهذا ما نستشفه مثلا من التقارير التي كانت تصل الديوان السلطاني عن مقاومته وتسعى لمعرفة تفاصيل معاهداته مع الفرنسيين عن طريق سفرائها وحتى رجالاتها في الجزائر أمثال حمدان بن عثمان خوجة (خط همايون، العدد 46332، بتاريخ 1253هـ).

ومنذ معاهدة دي ميشال التي وقعها الأمير عبد القادر مع الفرنسيين في 26 فيفري 1834م (زوزو، 2003، ص 07)، ذاع صيت مقاومة الأمير على الصعيد الخارجي وازداد اهتمام الدولة العثمانية بها كما يبدو، ولكن بعد معاهدة التافنة سنة 1837م، أصبح الباب العالي أكثر قلقا عن حال المقاومة في الجزائر خوفا من احتواء فرنسا للمقاومة من خلال تعاملها مع الأمير بعد هذا الاتفاق، وذلك بعد وصول تقارير مفصلة من السفير العثماني رفعت بيك عن تعاملات الأمير عبد القادر مع الفرنسيين في ميادين مختلفة، وهو الذي دفع السلطات العثمانية كما يبدو لمعرفة رأي الصحف الفرنسية في القضية الجزائرية ولفهم الموقف الرسمي والعام الفرنسي ووزن المقاومة وتأثيرها ونظرة الفرنسيين لها، خاصة أن سلطات الاحتلال كانت تتماطل في تقديم إجابة صريحة للطرف العثماني بشأن الجزائر (خط همايون، العدد 46752، بتاريخ 1245هـ).

وما تجدر الإشارة إليه أن السلطات العثمانية كانت ترى أنها الطرف الرسمي الوحيد الذي يمكن التعامل معه في شأن مسألة الجزائر، وأن البلاد مازالت ملكا لها بالرغم من مرور سنوات على الاحتلال الفرنسي وسيطرته على أجزاء كثيرة منها، ولهذا نجدها تحتج لدى السلطات الفرنسية بتاريخ 26 أوت 1837م، وتبلغها أنها لا تعترف بمعاهدتها في الجزائر (كوران، 1970، ص 103).

أما بخصوص رد السلطات العثمانية عن الأمير عبد القادر فإنها لم تتأخر منذ وصول رسائله إلى الديوان السلطاني، وأبدت استعدادها الكامل لمساعدته شاكرا إياه على إخلاصه وشجاعته التي أبداهها في قيادة المسلمين والدفاع عن البلاد، وذلك في رسالة مجهولة التاريخ ومما جاء فيها: "... لقد أظهرتم شجاعة وإخلاصا بقيادتكم أمر المسلمين إنكم بذلك قد أطعتم رضى الباري...أما نحن فسوف لن نتردد في مكافأتكم لما تستحقونه من الرعاية وسوف ننفذ كل ما نراه لائقا، إننا بتبيننا الألغاز في رسالتنا نطلب منكم أن تكتبوا أمر هذه القضية وذلك لأهميتها" (التميمي، 1972، ص 229)، والظاهر أن ما يقصده الباب العالي ويحث الأمير على كتمه هي مساعدة عسكرية قريبة وكل ذلك خشية أن تذهب أدراج الرياح مثل ما حدث مع الحاج احمد باي من قبله .

إلا انه وبالرغم من كل هذه الوعود لم تصل الأمير عبد القادر أي مساعدة مادية، كما لم يحقق النشاط الدبلوماسي للدولة العثمانية أي نتيجة ملموسة لصالح مقاومته حتى سقطت في ديسمبر 1847م (بقيق، 2010، ص 58)، ويعود ذلك للضعف الذي اعترى الخلافة الإسلامية ومحاصرتها من قبل الدول الأوروبية وتزايد نفوذهم السياسي والاقتصادي في الإيالات العثمانية التي لم تخضع لهم بصفة رسمية آنذاك، وإن كان حكام هذه الإيالات أضحت قراراتهم بعد احتلال

الجزائر بيد القوى الاستعمارية مثل ما صار عليه أمر باي تونس وسلطان المغرب الأقصى.

5 - خاتمة

ساهم احتلال فرنسا للجزائر في استمرارية وتقوية شعور ولاء الجزائريين بالخلافة العثمانية، وهو ما دفعهم للتواصل معها وطلب نجدها لطرد المستعمر الفرنسي الذي أبدى أعمالا تعسفية ضد مقومات أهالي البلاد منذ البدايات الأولى، هذا بالرغم ما قيل عن تجاوزات بعض الحكام العثمانيين ضد الأهالي في أواخر حكمهم للإيالة.

بذلت الدولة العثمانية منذ سقوط المقاومة الرسمية في الجزائر سنة 1830م، مساعي حثيثة ونشاط دبلوماسي مكثف لتعطيل احتلال فرنسا للجزائر، وقد أثبتت وثائق خط همايون مباحثاتها مع كل من النمسا وروسيا وانجلترا أملا في مساعدتها للضغط على فرنسا للتخلي على الجزائر، وبرزت هذه المساعي أكثر مع الطرف الانجليزي الذي كان يتظاهر في البداية بمعارضة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولكن باكتشاف حقيقة الموقف الانجليزي الذي كان يهدف فقط للمناورة والضغط على فرنسا من أجل تقاسم الأراضي العثمانية، قام الباب العالي بإرسال مساعدات عسكرية وذخيرة حربية لكنها لم تصل لأحمد باي سبب استيلاء الباي التونسي عليها، وهو ما يترجم ضعف الدولة العثمانية وتراجع قوتها بعد أن أضى باي تونس لا يقيم لها أي وزن وهو الذي كان لا ينصب إلا بإذنها، وبالرغم من الدعم الدبلوماسي والرسائل المشجعة والداعمة للأمير عبد القادر، إلا أن حال الدولة العثمانية لم يسمح لها بنجده عسكريا وبشكل دبلوماسي فعال يؤثر على فرنسا ويقوي مقاومة الأمير.

إن التعامل الدبلوماسي الذي أبدته السلطات الفرنسية في بداية احتلالها للإيالة الجزائرية ومناوراتها السياسية قد أوهمت الباب العالي بأنها سوف تتخلى

على الجزائر لصالحه، وهو ما جعله يترئس في اتخاذ مواقف حازمة وإجراءات صارمة بما فيها الحل العسكري، وبعد اكتشاف حقيقة أطماعها في الجزائر وجد أن الزمن قد تجاوزه وأن فرنسا أحكمت قبضتها على البلاد وتوغلت في احتلالها واستمالة بعض أهلها، وأن المقاومة الفعالة التي كان يقودها كل من الأمير عبد القادر في الغرب والحاج أحمد باي في الشرق قد سقطت.

أثبتت التقارير المتنوعة التي يزخر بها رصيد خط همايون أن السلطات العثمانية أبدت قلقا عميقا بشأن احتلال فرنسا للجزائر، إذ كانت تتابع عن كثب أوضاع المقاومة في الشرق مع الحاج أحمد باي وفي الغرب مع الأمير عبد القادر، كما أنها لم تدخر أي جهد لإنقاذ الجزائر وطردها المستمر سواء دبلوماسيا أو عسكريا.

إن ما يستنتج كذلك من هذه الدراسة، أن الدولة العثمانية حاولت جاهدة دبلوماسيا لنصرة مقاومة الأمير عبد القادر ويظهر ذلك مثلا من خلال احتجاجها الكبير على معاهدة تافنة سنة 1837م، كما يتبين من خلال مراسلاتها للأمير أنها كانت تبحث عن كيفية ناجحة لمساعدته عسكريا إذا توفرت لها أسباب ذلك، وهذا ما يبطل مختلف الدعاوى التي حاولت إظهار الاختلاف والشقاق بين الأمير عبد القادر والباب العالي.

وفي الأخير ندعو الباحثين في حقل التاريخ للتعمق أكثر في دراسة علاقة الجزائريين بالدولة العثمانية بعد الاحتلال الفرنسي وإبراز مظاهر التواصل وتجلياته المختلفة بين الطرفين ليس في المجال السياسي والعسكري فقط ولكن كذلك في المجالات الثقافية والاجتماعية والدينية باستغلال ما توفر من التقارير والرسائل والوثائق الأرشيفية للتخلص من التبعية للمصادر الأجنبية التي كتبت بطريقة مؤدجلة ومفضوحة، وبهذا يمكن أن نعطي تفسيراً متيناً للروابط التي

جمعت ساكنة الجزائر بالعثمانيين قبل دخول المستعمر الفرنسي الذي حاول منظره إثبات عكس ذلك.

6- قائمة المصادر والمراجع

1. بقبق، الزهرة. (2010). الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران. وهران.
2. بن العنتري، محمد الصالح. (1991م). فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها. مراجعة وتعليق يحيى بوعزيز. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. التميمي، عبد الجليل. (1972م). بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871. تونس: الدار التونسية.
4. الجيلالي، عبد الرحمان. (1995م). تاريخ الجزائر العام. ج 3 (ط. 7). الجزائر: ديوان المطبوع الجامعية.
5. الحسني الجزائري، الأميرة بديعة. (2002م). وما بدلوا تبديلا. دمشق: دار الفكر.
6. خط همايون، عدد 46332، بتاريخ 1253هـ.
7. خط همايون، عدد 46617، بتاريخ 1254هـ.
8. خط همايون، عدد 46752، بتاريخ 1245هـ.
9. خط همايون، عدد 47261، 1252هـ.
10. خط همايون، عدد 48131، بتاريخ 1254هـ.
11. الزبيري، محمد العربي. (1981م). مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة (ط.). الجزائر: ش، و، ن، و، ت.

12. زوزو، عبد الحميد. (2003م). مراسلات الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشال ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير. الجزائر: دار هومة.
 13. سعد الله، أبو القاسم. (1970م). تاريخ الجزائر بداية الاحتلال. معهد البحوث والدراسات العربية.
 14. سعد الله، أبو القاسم. (1992م). الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900. ج1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
 15. العربي، إسماعيل. (1982م). العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
 16. عميراوي، حميدة. (1998م). دراسات في تاريخ الجزائر الحديث. ج1. قسنطينة: مطبوعات جامعة منتوري.
 17. كوران، أرجمنت. (1970م). السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر. ترجمة: عبد الجليل التميمي. تونس: منشورات الجامعة التونسية.
 18. المحامي، محمد فريد بك. (1981م). تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق: إحسان حقي. بيروت: دار النفائس.
- مهمة دفترى 24، الحكم 168، بتاريخ 981. مهمة دفترى 24، الحكم 233، بتاريخ